شيشة»

إن أفضل أنواع الحشيش وأغلاه ثمناً يُزرع في الهند، على سفوح الهيملايا وعلى ارتفاعات تفوق الثلاثة آلاف متر، وهو لندرته يحفظ في أكياس جلدية خاصة). وهذه الصفات هي التي جعلت البقاع اللبناني والهرمل مرتعاً لزراعة القنّب منذ القدم.
ما أعطى بلدة اليمونة الساحرة، التي تتوسّط سهلاً داخلياً صغيراً في مرتفعات السلسلة الغربية، سمعةً «تسويقية» في إنتاج الحشيش ليس تربتها المختلفة، ولا لأن آل شريف يملكون لمسة سحرية، بل مردّه، ببساطة، إلى أنّها مرتفعة في الجرد، وتحوي أيضاً مصادر مائية وفيرة، ما يسمح بزراعة القنّب في ظروف مثالية. ولو أن أراضي مرتفعات الهرمل – البعلية اليوم - تمدها مشاريع ريّ، كما كان يفترض أن تكون الحال منذ عقود، لكانت كلّها «يمّونة».

ذهب لبنان

تمّ في الغرب، خلال العقدين الماضيين، تهجين أصنافٍ جديدة من الماريجوانا، وطوّرت تقنيات الزرع في أماكن مقفلة وضمن ظروف التحكم بالإضاءة والحرارة، لانتاج محاصيل يفوق تركيز المادة الفاعلة فيها أيّ منتج يمكن أن يزرع في الطبيعة والهواء الطلق. غير أن هذا النمط من الزراعة (الذي يزوّد سوق الماريجوانا الطبية والتجارية في الغرب) يعتمد على استهلاك كميات ضخمة من الطاقة لكلّ نبتة على حدة، ويبقى قليل التنافسية – بالمعنى التجاري – أمام أراضٍ جعلتها الطبيعة مثاليةٍ لزراعة القنّب، وتوارثها المزارعون منذ القدم، وتمكن زراعة ملايين الأمتار فيها بكلفة قليلة، وبالاعتماد حصراً على سخاء الشمس والسماء.
من هنا، نفهم أيّ زراعةٍ هي – بالاختيار الطبيعي - مثاليّة لمناطق لبنان الهامشية، وأيها يملك ميزات تفاضلية حقيقية على المستوى العالمي. ونظرة سريعة الى كلفة اليد العاملة في لبنان وسعر الأرض وسياسات الدولة، تُفهم المراقب أن سلعة لبنان التنافسية - والتي ستُخرج الريف من الفقر وتخلق تنمية في الأطراف – من الصعب أن تكون البطاطا أو القمح. اضافة إلى ذلك، فإن من ميزات الملكية الزراعية في شرق لبنان انّها صغيرة نسبياً ومجزّأة، وأكثر الفلاحين يملكون أراضيهم، ما يمنع ظهور كارتيلات إقطاعية وشبه إقطاعية (كما في افغانستان وجنوب اميركا)، أو شركات زراعية ضخمة، تستغل الفلاحين كيدٍ عاملة وتحتكر الأرباح للمالكين الكبار، بل إن قسماً مهماً من عائدات زراعة «الممنوعات» في البقاع كان يرجع، تقليدياً، لصالح المزارع.
هذا السؤال يستحقّ أن يُطرح فيما الدولة التي ضغطت على لبنان وأجبرته على منع زراعة القنّب، أي الولايات المتحدة، تشرّع ولاياتها الواحدة تلو الأخرى الاستعمال الحرّ للحشيشة، فلم يعد لحكومات الغرب حجة أخلاقية أو قانونية في فرض سياسات كهذه على بلدنا: النّزعة العامة في الغرب تنحو إلى تشريع مشتقات القنّب، أوعدم تجريمها وملاحقتها؛ ولكنه يريد من لبنان أن يعتقل مزارعيه الساعين إلى تفادي الجوع والهجرة.

تشرّع الولايات الأميركية الواحدة تلو الأخرى استعمال الحشيشة

حرب على الفقراء

من الأسباب التي حفّزت موجة تشريع القنّب في الغرب، حتى للاستعمال الترفيهي، هو غياب حجّة صحيّة مقنعة، بمعنى «السلامة العامة»، تبرّر منع الحشيشة والسماح بـ«مخدرات» أخرى تباع من غير وازع، كالكحول والتبغ، كلّها تفوق الحشيشة خطراً وأذى من كلّ الزوايا. كما كتب أسعد أبو خليل مرّة، لو أن الويسكي كانت تنتجه دول الجنوب، فيما الحشيش يحتكره الغرب، لكان الخمر ممنوعاً ومرذولاً في لبنان فيما إعلانات شركات الحشيش تملأ الطرقات.
العلم صار واضحاً من هذه الناحية. التجارب الجدية المبرهنة أظهرت أعراضاً جانبية لاستهلاك القنّب، وهو قد يكون خطيراً لمن يعاني مشاكل عصبية معينة. ومن الممكن للاستهلاك الكثيف أن يسبب حالة إدمان واعتماد في واحدة من كل عشر حالات. ولكنّها محاذير تبقى هينة أمام أضرار الكحول والتبغ، أو حتى التوتّر. والتبغ وإحراقه، بالمعنى الصحي، قد يكونا أخطر ما في «سيجارة الحشيش» - استشرت خلال كتابة هذا المقال أستاذاً وباحثاً من أصل لبناني في كلية هارفرد الطبية ، زوّدني مشكوراً ببعض الدراسات والخلاصات العلمية، وأبدى معارضته لتجريم زراعة القنّب، مضيفاً أنّ ميزاته في الاستعمال الطبّي «حقيقية جداً»، وأن الأذى الاكبر هو ذاك الذي ينتج من الحرب على زراعته، كما أثبتت التجربة الأميركية، إذ أنها تطاول أساساً - في لبنان كما في اميركا - الطبقات الفقيرة والتي لا تملك صوتاً في المجتمع.
هذه من القضايا التي لن تجد حماسة لدى منظمات المجتمع المدني، ولن تستدر تمويل الحكومات والمؤسسات الأوروبية، غير أنّها – على عكس الكثير من الحملات التي تختلقها المنظمات دورياً بغية تبرير وجودها – مسألة قابلة للتحقيق، ويمكن أن تغيّر، فعلاً وبالمعنى المباشر، حياة الكثير من الناس. بالإمكان تخيّل مستقبل مختلف لمناطق واسعة في لبنان هي اليوم هامشية محرومة، يقدر المزارع فيه على العيش بكرامة ورفاه في منبته، وتصير للأرض والإنتاج قيمة، بل وقد ينزح أبناء السواحل إلى الداخل، هذه المرة، بحثاً عن العمل والفرص.

عمود إيعات: بلقيس تدقّ «الكبّة»!

محمد نزال

كأنه أحد أعمدة قلعة بعلبك وقد فرّ منها وحيداً. نصب أثري ينتصب منفرداً على بعد نحو 7 كلم من مدينة الشمس. لا منازل حوله، لا حرس ولا ناطور، تحوطه فقط مساحة شاسعة من التراب الأحمر. كثيرون من الناس هناك لا يعرفون عنه إلا اسمه: إنه «عمود إيعات». ليس مدرجاً ضمن البرنامج السياحي لزيارة بعلبك، لكن مشهده بمحاذاة الطريق العام لبلدة إيعات، في أرض غير مأهولة، يجعلك تتوقف عنده لتتأمله عن قرب. ما هذا الشيء؟ كثيرون ممن رأوا قلعة بعلبك لم يروه من قبل، وربما لم يسمعوا عنه، لكن فردانيته تلحّ عليك بالسؤال.
لا رواية حاسمة لتاريخه الأثري. حتى رئيس بلدية إيعات، علي عبد الساتر، يقول: «قيل الكثير عن العمود، منها الراجح ومنها ما يمكن أن نضعه في خانة الميثولوجيا الشعبية». الراجح أنه كان بمثابة منارة للقوافل الآتية من بعيد، في العصور القديمة، وبالتالي حاله كحال ذاك النصب القائم في منطقة الهرمل، المعروف بـ«القاموع». لكن عبد الساتر يسأل: إن كان منارة فعلاً، فهذا يعني أن النار كانت تُشعل في أعلاه، لكي تُرى من بعيد، فكيف كانوا يصعدون إلى أعلاه لإشعال النار؟ يجيب بنفسه عن السؤال: «ربما كان حول العمود سلالم حجرية، ولكنها لم تعد موجودة الآن، ضاعت، أو شيء من هذا القبيل».
من جملة الروايات، غير الموثقة، التي تروى بين الناس وبعض الباحثين هناك، أن العمود يعود إلى زمن الملكة هيلانة أم قسطنطين الكبير. يقال إنها كانت تبني معالم في رحلتها إلى القدس، في أكثر من نقطة، فتُشعل النار أعلاها افتخاراً. وهناك من يقول إن الرومان كانوا يضعون هذه الأعمدة على الطرقات ليقيسوا منها طول المسافة إلى روما. رواية أسطورية أخرى تتناقلها الأجيال، تقول إن بنت الملك التي كانت تسكن «قصر البنات» (معلم أثري قائم) كانت «تدقّ الكبّة» على رأس العمود. يعني كانت تترك قصرها لتأتي إلى «عمود إيعات» فتصعد عليه، لتصنع الطعام، ثم تعود إلى قصرها. لكن لماذا «الكبّة» تحديداً؟
عليك ألا تسأل كثيراً، إنها أساطير، وهكذا تنقل كما هي. رواية ثالثة تتحدث عن أن بناء العمود كان لتخليد بعض المعارك التي دارت في تلك البقعة. بناه الطرف المنتصر. بعض الكبار في السن ينقلون أن ثمة نقوشاً كانت تزيّن النصب، من جهة الشمال، لكنها اليوم لم تعد موجودة. زالت ربما لأسباب طبيعية، وربما لأسباب أخرى (تخريبية مثلاً). هناك صورة للعمود، بالأبيض والأسود، تعود إلى عشرينيات القرن الماضي. ربما تكون أقدم الصور، وهي اليوم، بنسختها الأصلية، موجودة ضمن ملفات «مكتبة الكونغرس» في الولايات المتحدة الأميركية.
يضيف عبد الساتر رواية أخرى. يُقال إنه في زاوية «إجر الحرف» الواقعة في بلدة نحلة، غربي العمود، كان يوجد صرح اسمه «قصر بلقيس». بلقيس هذه، لسبب غير مفهوم، كانت تحب أن تمشي على الحبال المعلقة في الهواء، من بلدة إلى أخرى، وبالتالي لا بد للحبل أن يرتفع على شيء ما، وهذا الشيء يكون «عمود إيعات» وأمثاله. لكن دائماً لا شيء نهائياً هنا، كلها حكايات أسطورية، لتظل رواية «المنارة» هي الأقرب إلى التصديق.
طول «عمود إيعات» 20 متراً تقريباً، مكوّن من 16 حجراً، أعلاها تأخذ شكل التاج. قاعدته مبنية من نوعية حجارته المنتصبة، على درجات، ويبلغ ارتفاعها وحدها نحو ثلاثة أمتار. رئيس بلدية إيعات يقول إن بلديته أصدرت قراراً بتصنيف الأرض المحيطة بالعمود كمنطقة أثرية. هذا يعني أنه ليس بإمكان أحد تشييد مبان مرتفعة، ولكن، بالمقابل، لا يمكن منع الناس من بناء المنازل العادية هناك، لكون الأرض مملوكة من قبل بعض أبناء البلدة. اللافت أنه رغم الإجماع على أثرية العمود، وهو يكاد يكون مطابقاً في الشكل لأعمدة قلعة بعلبك، فليس هناك أي ناطور يحرسه ولا رجل أمن، لا أحد على الإطلاق. حتى إنه غير مسوّر ولا يحتاج الاقتراب منه وملامسته إلى الدخول عبر بوابة. هذا يعني، ببساطة، وبما أنه في منطقة غير مأهولة، يمكن لمن يشاء أن يعبث به ويخرّبه، وربما يخطط لسرقة حجارته بآلية ما، من دون أن يجد من يسأله ماذا يفعل.

يكاد يكون مطابقاً في الشكل لأعمدة قلعة بعلبك (هيثم الموسوي)